نص الرسالة التي بعث بها مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة، الدكتور ناصر القدوة، إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن استئناف إسرائيل لنشاطاتها الاستيطانية في القدس وحولها* [1]

[١٩٩٩/٥/٢١]

وفيما يلي نص الرسالة:

في عودة إلى السياسات والممارسات غير الشرعية، استأنفت هذا الأسبوع، إسرائيل القوة المحتلة نشاطاتها الاستيطانية الاستعمارية في القدس الشريف المحتلة وحولها في خرق للقانون الدولي، وميثاق جنيف الرابع الصادر في ١٩٤٩ وقرارات مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالتحديد فقد بدأ الجانب الإسرائيلي في السادس عشر من أيار/مايو الحالي، البناء الفعلي في جبل أبو غنيم إلى الجنوب من القدس الشريف. وفي رأس العامود وهو حي في الحدود الطبيعية في القدس الشريف في الثامن عشر من الجاري.

وعلى مدى ثلاثة عقود، انتهجت إسرائيل القوة المحتلة هكذا إجراءات ونشاطات غير شرعية، عازمة بوضوح على زيادة النشاط الاستيطاني في المدينة، وبالتالي تغيير التركيبة الديمغرافية والطبيعية والشخصية الجغرافية للمدينة.

وتدخل هذه الأعمال الأخيرة ضمن مخطط واضح ومدروس لتغيير الحقائق على الأرض ولفرض الأمر الواقع فيما يتعلق بالقدس، في استباق لمفاوضات الحل النهائي في العملية السلمية.

وعليه قررت الحكومة الإسرائيلية الحالية، مستفيدة من المماطلات المقصودة والمأزق الذي وصلت إليه العملية السلمية، الشروع في البناء في أبو غنيم وباب العامود، في تحد للقانون الدولي ولموقف المجموعة الدولية الرافض للاستيطان.

وقد أثيرت الأزمة المتعلقة بمستوطنة جبل أبو غنيم غير الشرعية أمام مجلس الأمن الدولي في رسالة بعثت في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ تتعلق بقرار الحكومة الإسرائيلية ضم ٥٣ هكتاراً من الأرض الفلسطينية في منطقة ضمت ووسعت بشكل غير شرعي للقدس الشريف.

وقد عقد مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٥، لدراسة هذا الوضع الحرج، وقد جوبه مشروع قرار مجلس الأمن من أحد الأعضاء الدائمين.

---

*المصدر: وفا الإلكترونية، ١٩٩٩/٥/٢١.

[1] – بعث الدكتور القدوة برسالة متطابقة إلى الرئيس الحالي لمجلس الأمن الدولي.

وفي مرحلة لاحقة وتحديداً في تموز/يوليو ١٩٩٥ قررت الحكومة الإسرائيلية حكومة رابين، عدم الشروع في البناء، ومع ذلك فإن محاولة البناء أعيدت مرة أخرى في ١٩٩٧ في ظل إدارة السيد نتنياهو.

وقد أثار رئيس المجموعة العربية المسألة أمام مجلس الأمن الدولي في رسالة بعثها في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٧.

وفي ٥ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة لمناقشة هذه المسألة الجدية وتبعها استئناف أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣/١٢ آذار/مارس من نفس العام وبعقد اجتماع آخر لمجلس الأمن في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧.

ومع أن الجمعية العامة تبنت بأغلبية ساحقة قراراً يدين أعمال إسرائيل غير الشرعية، إلاّ إن مجلس الأمن فشل في تحمل مسؤولياته تجاه هذه الأزمة نتيجة استخدام (الفيتو) مرتين متتالين من أحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

وبين جلستي المجلس بعثت فلسطين رسالتين: الأولى في ١٧ آذار/مارس والثانية في ١٨ آذار/مارس داعية المجلس إلى اتخاذ إجراءات تدعو إلى وقف كامل وفوري للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس.

إلى ذلك، قادت الأزمة في جبل أبو غنيم إلى عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة منذ ١٥ عاماً في جلسة طارئة خاصة، تحت عنوان متحدون من أجل السلام وقد عقدت الجلسة الطارئة، الخاصة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ لبحث موضوع الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في القدس الشريف وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد تبنت الجلسة التي استؤنفت ٤ مرات (٥) قرارات في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٧، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ١٧ آذار/مارس ١٩٩٨، ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩.

وقد دانت هذه القرارات البناء في جبل أبو غنيم وكل الأعمال الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي المحتلة وإعادة تأكيد تطبيق ميثاق جنيف الرابع على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

كما أعادت القرارات تأكيد أن كل الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل وغيرت أو مبرمجة لتغيير الوضع القانوني والتركيبة الديمغرافية للقدس لاغية، وليس لها أي أساس على الإطلاق.

وقد تجاهلت إسرائيل كعادتها وكما فعلت، على مدى عقود، فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي يصعب عدها، هذه القرارات المذكورة سابقاً وعادت لبناء البنية التحتية لمستوطنة أبو غنيم غير الشرعية.

كما أن البناء غير الشرعي في رأس العمود وهو حي مكتظ في القدس الشريف، أثير في مجلس الأمن من خلال رسالتين في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ و٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.

ويمثل الاستيطان في رأس العمود خطوة ضمن الحملة الاستعمارية الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومحاولة لتهويد القدس وتغيير التركيبة الديمغرافية والشخصية بشكل غير شرعي.

وفي كلتا الرسالتين تم التأكيد على أن مجلس الأمن يجب أن يتحرك بشكل فوري لمواجهة القرار الإسرائيلي المتعلق برأس العمود وأن يضع حداً للخروقات المتكررة للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

واليوم فإننا نواجه مرة أخرى أعمالاً إسرائيلية غير شرعية في جبل أبو غنيم ورأس العمود، وبالتالي فإن هذا الوضع الخطير يجب الإجابة عليه بالطريقة الملاءمة وكما أشرنا سابقاً، فإنه من المحتمل أن عدم اتخاذ مجلس الأمن لعمل حاسم شجع الجانب الإسرائيلي على اتخاذ هذه الإجراءات غير الشرعية.

وبالتالي فإن مجلس الأمن الدولي، جسم مسؤول عن الحفاظ على السلام والأمن الدولي وعليه مسؤولية اتخاذ إجراءات فورية، كي يضع حداً للقرارات والأعمال الإسرائيلية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/